● خبر

إعداد خطة تجارية جديدة بين إيران وكندا

الوفاق/ قال مدير مركز التجارة الإيراني في كندا: قمنا بإعداد خطة جديدة تهدف إلى التعرف على الشركات والمنتجين والموّردين والناشطين الإقتصاديين الإيرانيين وتقييمهم ومرافقتهم، بما يسهل دخول السلع الإيرانية إلى أسواق مثل كندا والإمارات وأفريقيا ومنطقة القوقاز وأوراسيا.

وأوضح محمد وحيدي راد بشأن تفاصيل هذه الحزمة، قائلاً: إن هذه الخطة لا تقتصر فقط على البيع المباشر للسلع في السوق الكندية، بل تعتمد على الاستفادة من قدرات الهياكل التجارية، والتقييس، وبناء العلامات التجارية، والشبكات الكندية، مضيفاً: بناءً على ذلك، يمكن للمؤسسات الإقتصادية القادرة التي تمتلك الاستعداد لدخول الأسواق الدولية، وكذلك الناشطين الاقتصاديين الذين لديهم خبرة أو قدرات إنتاجية أو إمكانات للتوريد أو استعداد للدخول في مسارات تصديرية احترافية، الاستفادة من هذه الإمكانات.

وتابع: أن الشركات، والوحدات الإنتاجية، والموّردين، وشركات الخدمات، والمجموعات القائمة على المعرفة، يمكنها الانضمام إلى هذا المسار.

وقال وحيدي راد: أن الجهات التي تمتلك منتجات أو خدمات أو معرفة فنية أو قدرات إنتاجية قابلة للعرض في الأسواق الخارجية، لكنها تحتاج إلى التقييم والإعداد والتقييس وتحسين التغليف وتصميم نماذج التعاون أو التعريف التجاري أو بناء الشبكات التخصصية من أجل دخول أكثر فاعلية إلى الأسواق المستهدفة، يمكنها الاستفادة من هذه الفرصة.

وأكد مدير مركز التجارة الإيراني في كندا أن الهدف من تنفيذ هذه الخطة هو التعرف على القدرات الحقيقية والموثوقة للناشطين الإقتصاديين الإيرانيين واختيارها، والتي يمكن من خلالها دخول منتجاتهم وخدماتهم إلى السوق الكندية أو تطويرها أو تسويقها أو تحويلها إلى فرص تجارية، وكذلك الاستفادة من القدرات الكندية للوصول إلى أسواق مستهدفة أخرى.

وأضاف: أن مركز التجارة سيواكب الشركات والوحدات المختارة بدءاً من مرحلة التقييم الأولي، مروراً بالإعداد التجاري، ودراسة القدرات التصديرية، وتصميم مسار دخول السوق، والتعريف التجاري، وصولاً إلى دراسة نماذج التعاون التنفيذية، مؤكداً أن هذا التعاون يمكن أن يشمل، وفقاً لنوع المنتج، والطاقة الإنتاجية، وظروف السوق، ونتائج التقييم التخصصي، الإعداد للتصدير، وتعديل أساليب التغليف، والتقييس، والإنتاج حسب الطلب، والإنتاج المشترك، والتوريد أو إدارة جزء من تكاليف المشروع، وتجهيز المنتج للسوق المستهدف، والخدمات اللوجستية، والتعريف التجاري، والتسويق بين الشركات B2B. وتابع: أن رؤية هذه الخطة لا تقتصر فقط على التصدير المباشر إلى كندا، بل تهدف إلى إيجاد مسار أكثر احترافية لحضور السلع والخدمات الإيرانية في الأسواق الدولية، مشيراً إلى أن الشركات المختارة في المرحلة الأولية لن تكون ملزمة بأي شكل بشراء خدمات من المركز، موضحاً أن أي تعاون مالي أو إنتاجي أو تجاري أو تنفيذي في المراحل اللاحقة سيكون مرهوناً بالدراسة التخصصية، واتفاق الطرفين، والموافقة الداخلية، وإبرام عقد مستقل.

وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي في اجتماع «بريكس»:

إيران ملتزمة بإرساء نظام اقتصادي عالمي قائم على المساواة

الوفاق/ قال وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي الإيراني، خلال الاجتماع الثاني عشر لوزراء العمل والتشغيل لدول «بريكس»، الذي تستضيفه الهند: إن إيران ملتزمة بإرساء نظام اقتصادي عالمي قائم على المساواة، مؤكداً: نعلن من هذا الاجتماع احتجاجنا أمام العالم أجمع على إشعال الحروب. وقال أحمد ميدري مخاطباً ممثل دولة الإمارات خلال الاجتماع: لم تكن إيران في أي وقت البادئة بالاعتداء على أي دولة، فهي تمثل رمزاً للسلام في العالم؛ لكن إذا تعرضت أراضي بلادنا وشعبنا لأي اعتداء، فسندافع عن أنفسنا بكل ما نملك من قوة، مؤكداً أن إيران ترى أن أمن دول منطقة الخليج الفارسي يمكن أن تؤمّنه إيران والدول المجاورة بالتعاون فيما بينها، ولا حاجة إلى تدخل دول أخرى من خارج المنطقة.

يشهد التاريخ بأن دول «بريكس» كانت مهد الحضارات وصانعة للثروة من دون اللجوء إلى الاستعمار

إرساء نظام اقتصادي عالمي عادل

واقترح وزير التعاون أن تتولى مجموعة «بريكس» تصميم نظام اقتصادي عالمي قائم على المساواة، مؤكداً ضرورة التشاور بشأن تنمية فرص العمل، والوقوف في وجه الاستعمار الحديث، وإرساء نظام عالمي عادل، مشيراً إلى حساسية الأوضاع الإقليمية وما تواجهه إيران من اعتداءات أخيرة، مؤكداً أن أمن الخليج الفارسي لا يمكن ضمانه إلا بمشاركة دول الجوار، ومشدداً على أن إيران تعتقد بعدم وجود حاجة لوجود قوات من خارج المنطقة، وأن دول الجوار تمتلك جميع المقومات اللازمة لتحقيق الاستقرار المستدام. وأضاف: إن بلادي دخلت حرباً لم تكن ترغب فيها، ونحن في حداد على الأطفال والمدنيين الأبرياء، كما ننعى القائد الشهيد الذي فقدناه خلال العدوان الأخير، مؤكداً: حضرت إلى هنا لأنني أؤمن بأن مجموعة دول بريكس تأسست من أجل هدف كبير.

وأشار وزير التعاون إلى البيان الختامي للقمة السابعة عشرة لقادة دول «بريكس» في ريو دي جانيرو، معتبراً أن الالتزام بالسلام، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإرساء نظام عالمي عادل، يمثل أولوية لهذا التكتل.

وأضاف ميدري، مستذكراً الإرث الحضاري والتاريخي للدول الأعضاء في «بريكس» مثل إيران والصين والهند وروسيا، أن التاريخ يشهد بأن هذه الدول كانت مهد الحضارات وصانعة للثروة من دون اللجوء إلى الاستعمار. ومع ذلك، فإن التجربة التاريخية تعلمنا أن الحفاظ على الحضارة وتحقيق الازدهار لا يمكن أن يتحققا من دون مقاومة القوى الاستعمارية الاقتصادية.

تبني موقف موحد

ودعا وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي الدول الأعضاء في «بريكس» إلى تبني موقف موحد يحول دون تكرار التجارب التاريخية المريرة، ويمهد الطريق نحو عالم مزدهر وخالٍ من العدوان، مؤكداً أن إيران لا تسعى إلى الحرب؛ لكنها لن تلتزم الصمت إزاء أي اعتداء، داعياً أعضاء «بريكس» إلى الوقوف، على أساس الاحترام المتبادل، في الجانب الصحيح من التاريخ، ومنع تكرار أنماط «الإمبريالية الجديدة والاستعمار الجديد». وأضاف: أن دول «بريكس» قادرة، من خلال تكامل جهودها، على بناء عالم أكثر ازدهاراً وسلاماً وخالياً من الاستغلال للأجيال المقبلة، موضحاً: أن الهدف من هذه المشاركة يتمثل في استعراض النماذج الإيرانية في تنمية فرص العمل وتعزيز الروابط متعددة الأطراف.

تعزيز التعاون الإقتصادي مع الهند

من جانب آخر، التقى وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي نظيره الهندي مانسوخ ماندافيا؛ على هامش اجتماعات فريق عمل التوظيف لمجموعة الـ«بريكس»، حيث بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الإقتصادي. وأكد ميدري خلال هذا اللقاء على عمق العلاقات الأدبية والتاريخية بين الشعبين؛ مشدداً ضرورة تعزيز العلاقات القائمة على التفاهم والتعاون السلمي بين البلدين.

وأشار وزير التعاون إلى الرموز التاريخية المشتركة؛ معتبراً أن هذه الشخصيات الثقافية والتجارية تمثل بصورة أوضح عمق العلاقات التي تجمع بين الشعبين الإيراني والهندي. كما استعرض الدور التاريخي للإيرانيين في الهند؛ مشيراً إلى أنهم لم يكونوا مجرد تجار، بل أسهموا في نقل الثقافة والحضارة الإيرانية بما عزز العلاقات الحضارية بين البلدين.

إيران والهند تؤكدان أهمية الإرث الثقافي المشترك وتعزيز التعاون الإقتصادي

من جانبه، أعرب الوزير الهندي عن تقديره للمشاركة الفاعلة والبنّاءة التي سجلها الوفد الإيراني في اجتماعات فريق عمل التوظيف؛ مؤكداً وجود فرص كبيرة لتطوير التعاون الثنائي.

وأشار مانداڤيا إلى تقارب وجهات النظر بين إيران والهند في مجالي العمل والتشغيل؛ مصرحاً: أن البلدين يمتلكان العديد من القواسم المشتركة التي من شأنها أن تمهد لتوسيع التعاون الثنائي على المستوى الدولي. كما أكد الجانبان على استمرار المشاورات والإفادة من القواسم المشتركة، بما يخدم المصالح الايرانية والهندية.

يُذكر أن هذا الاجتماع عُقد على مدى يومين بمشاركة وزراء وممثلي الدول الأعضاء في «بريكس»، وتمحور حول بحث سبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات التشغيل وسوق العمل والضمان الاجتماعي. كما ناقش الوزراء المشاركون في هذا الحدث، أولوياتهم الرئيسية بحضور ممثلي منظمة العمل الدولية ILO وعدد من المؤسسات الدولية. وشملت أجندة إيران المكثفة على هامش اجتماع «بريكس» أيضاً لقاءات ثنائية مع وزراء العمل في روسيا وإندونيسيا، في إطار الجهود الرامية إلى المساهمة في بلورة نظام اقتصادي عالمي جديد، فيما شكّلت السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية وخفض معدلات البطالة، بالاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في «بريكس»، المحور الرئيس لهذه المباحثات.

عقب تنفيذ مذكرة تفاهم إسلام آباد،

تصدير ٨٠ مليون برميل من النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية

الوفاق/ أعلن المتحدث باسم اتحاد مصدّري المشتقات النفطية والغاز والبتروكيماويات الإيراني «أوبكس» نجاح إيران في تصدير ٨٠ مليون برميل من النفط الخام عقب تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في إسلام آباد، مؤكداً أن هذه الخطوة لم تقتصر على تفريغ مرافق التخزين، بل أسهمت أيضاً في تجنب الأضرار الهيكلية التي كانت تهدد الآبار النفطية والحد من تراجع الإنتاج على المدى الطويل.

واستعرض حميد حسيني أوضاع صادرات النفط والمشتقات النفطية بعد تنفيذ اتفاق إسلام آباد، وقال: إن التفاهمات الأخيرة وتراجع القيود المفروضة على الملاحة البحرية انعكسا بصورة مباشرة على تحسن صادرات النفط الإيراني.

وأضاف: أنه قبل ذلك، كانت إمكانية التصدير محدودة للغاية بسبب الحصار البحري، الأمر الذي أدى إلى امتلاء مرافق التخزين واضطرار البلاد إلى خفض إنتاج النفط.

وأشار حسيني إلى المخاطر الناجمة عن استمرار إغلاق الآبار النفطية، قائلاً: لو استمر إغلاق الآبار، لكان من المحتمل تعرض المكامن النفطية لأضرار لا يمكن تداركها، إلى جانب تراجع القدرة الإنتاجية مستقبلاً، إلا أن التخفيف النسبي للحصار أتاح توجيه الجزء الأكبر من النفط الخام المخزن في الناقلات بسرعة إلى الأسواق العالمية.

وأوضح: أن هذه الانفراجات لم تقتصر على إتاحة بيع النفط، بل أسهمت أيضاً في تفريغ الناقلات وتوفير السعة اللازمة لاستئناف إنتاج النفط من جديد.

وقال المتحدث باسم اتحاد مصدّري المشتقات النفطية والغاز والبتروكيماويات: يُقال إن نحو ٨٠ مليون برميل من النفط الخام تم ضخها في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة، مضيفاً: بشأن أوضاع السوق الحالية: قد يشهد السوق حالة من التشبع على المدى القصير نتيجة طرح كميات كبيرة من النفط، وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة المبيعات، إلا أن النقطة الأساسية تكمن في الاستفادة من هذه التجربة.

وتابع: إن استراتيجية الاحتفاظ بما بين ٥٠ و١٥٠ مليون برميل من النفط المخزن على متن الناقلات خلال الظروف الاستثنائية، كانت دائماً أداة استراتيجية فعالة. وكما شهدنا، فإن مجرد تداول أنباء عن احتمال تجدد التوتر في مضيق هرمز أدى إلى ارتفاع أسعار النفط إلى ٨٧ دولاراً للبرميل، ومن المؤكد أن العائد الناتج عن هذا الارتفاع يفوق تكاليف الاحتفاظ بالنفط على متن الناقلات.

وقال حسيني: في ظل استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق بشأن بقاء مضيق هرمز مفتوحاً ورفع القيود بصورة دائمة، لا يزال الطلب على شحنات النفط الإيرانية قائماً، ومن المتوقع أن تستمر عمليات بيع النفط وتخزينه بوتيرة قوية.

ضمن ممر الشمال - الجنوب؛

انطلاق الأعمال التنفيذية لمشروع طريق أردكان - مهريز السيّار

الوفاق/ أعلن نائب وزير الطرق والإسكان عن قرب انطلاق الأعمال التنفيذية لمشروع طريق أردكان – مهريز السيار. وأشار هوشنك بازوند إلى أهمية هذا المشروع ضمن شبكة النقل الوطنية، قائلاً: إن طريق أردكان - مهريز يُعد أحد أهم المقاطع في ممر الشمال - الجنوب في إيران، وإن تنفيذه يشكل خطوة مؤثرة نحو استكمال شبكة الطرق السيارة في البلاد وتعزيز الترابط بين المسارات الاستراتيجية للنقل. وأضاف: أن المشروع سيدخل مرحلة التنفيذ بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص، ومع استكمال المتطلبات التنفيذية ستنطلق أعماله بصورة رسمية. وتابع: أن تنفيذ طريق أردكان - مهريز السيار، إلى جانب زيادة الطاقة الاستيعابية لحركة المرور، سيسهم بدور مهم في تعزيز سلامة التنقل، وتقليص زمن وتكاليف النقل، وتسهيل حركة نقل البضائع والمسافرين، فضلاً عن تعزيز مكانة الممرات الترانزيتية في البلاد. وأكد بازوند الأهمية الوطنية للمشروع، موضحاً: أن طريق أردكان - مهريز السيار ليس مشروعاً محلياً يخص محافظة بعينها، بل يمثل جزءاً من البرنامج الاستراتيجي لتطوير ممر الشمال - الجنوب، وأن انطلاق أعماله التنفيذية سيشكل نقطة تحول في استكمال هذه الشبكة وتطوير البنى التحتية للنقل في البلاد. وأشار إلى أنه مع بدء الأعمال التنفيذية لهذا المشروع، سيدخل أحد الحلقات المهمة في شبكة الطرق السيارة الإيرانية مرحلة الإنشاء، وستواصل شركة إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل تنفيذ المشروع بهدف تسريع استكمال الممرات الاستراتيجية والاستفادة من قدرات استثمارات القطاع الخاص.

وضع خارطة طريق واستكمال البنية التحتية لتنمية الصادرات إلى روسيا

اعتبر السفير الإيراني لدى روسيا وضع خارطة طريق متكاملة واستكمال البنية التحتية للنقل، بما في ذلك ممر الشمال - الجنوب وخط سكة حديد رشت - آستارا، أمراً أساسياً لاستمرار وجود إيران وزيادة حصتها في السوق الروسية الكبيرة. وخلال اجتماع كاظم جلالي مع مسؤولين اقتصاديين ومجموعة من المصدرين في محافظة قم، أشار جلالي إلى القدرة الكبيرة لسوق البلاد، ورأى أن حصة إيران الضئيلة في السوق الروسية تعود إلى غياب التخطيط المتكامل والتواجد المتقطع، وقال: إن دخول السوق الروسية يتطلب التواصل والاستمرارية، وليس مجرد القيام بزيارة أو اثنتين.

وأكد جلالي على أهمية استكمال البنية التحتية للترانزيت، ولا سيما خط سكة حديد رشت - آستارا وممر الشمال - الجنوب، وشدد على ضرورة تعزيز قطاعات البنوك والجمارك والخدمات اللوجستية بالتزامن مع ذلك لتسهيل التجارة. كما أشاد بقدرات قم الإنتاجية، واقترح أن تضع غرفة تجارة قم والسفارة خطة مشتركة لإيفاد الوفود التجارية بانتظام والمتابعة العملية للاتفاقيات.

خطة حكومية لضمان استقرار الكهرباء في المناطق الحيوية اقتصادياً

الوفاق/ أكد نائب وزير الطاقة لشؤون الكهرباء والطاقة، أن وزارة الطاقة اتخذت تدابير خاصة لإدارة شبكة الكهرباء في المناطق الجنوبية من البلاد، مشيراً إلى أن نهج الوزارة يركز على تقليص قيود الطاقة إلى أدنى حد في المناطق الحارة، ولا سيما المناطق المتضررة من الحرب، وأن هذه المناطق ستكون في مقدمة أولويات تزويد الكهرباء مع تحسن ظروف الإمداد وتراجع الطلب.

وأوضح مصطفى رجبي مشهدي، لدى استعراضه خطط الوزارة لإدارة ذروة الأحمال خلال فصل الصيف، أن سياسة وزارة الطاقة تقوم، عند الاضطرار إلى فرض أي قيود على استهلاك الكهرباء، على إيلاء المناطق الجنوبية والمناطق ذات المناخ الحار اهتماماً خاصاً، بحيث تتحمل ضغوطاً أقل مقارنة بسائر مناطق البلاد.

وأضاف: أن الخطط الموضوعة تقضي بمنح الأولوية في تخصيص الكهرباء للمناطق الحارة والمتضررة من الحرب فور تحسن أوضاع الإمدادات الكهربائية وانخفاض معدلات الاستهلاك في الشبكة الوطنية، مؤكداً أن وزارة الطاقة سخّرت جميع إمكاناتها لإدارة الطلب وتجاوز فترة القيود الحالية.

وفي ختام تصريحاته، أكد نائب وزير الطاقة لشؤون الكهرباء والطاقة، أن الوزارة عازمة على ضمان استقرار إمدادات الطاقة في هذه المناطق الاستراتيجية من خلال تنفيذ برامج إدارة الأحمال ومواصلة مراقبة شبكة الكهرباء.